منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم: دراسة نقدية*

محمد الطاهر الميساوي**

تقديم

ما زال القرآن الكريم، بوصفه خطاب الخالق جل وعلا إلى البشر كافة بخصوص ما دق وجل من شؤون وجودهم مبدأً ومسارًا ومصيرًا، يستحث بل يتحدى العقول لتنتهض لسبر معانيه، والوقوف على مراد الله فيه، وإدراك مقاصده، والتحقق بوصاياه، والامتثال لأوامره ونواهيه، والتواصل مع رسالته. فهو في ذلك مثله مثل الكون الفسيح الذي لم يزل منذ أن درج الإنسان على وجه البسيطة تبهر عقلَه وروحَه أرجاؤه الوسيعة، ويهزه ما يزخر به من مظاهر التكوين وعجائب الخلق وأصناف الموجودات وبديع الحركة، فيسعى تفكرًا وبحثًا لاكتناه أسراره، والتعرف على حقائقه، واكتشاف سننه، والمتح من خيراته، والتوقي من عوامل الضر فيه.

ولا بدع أن شُغل المسلمون عبر القرون بالقرآن تلاوة وحفظًا ودرسًا، فهو أُسُّ وجودهم المعنوي، ومبنى هويتهم الحضارية، ومرصد وجهتهم التاريخية، وقوام كينونتهم الاجتماعية، وهو مصدر سعادتهم في الدنيا، ومرجع فوزهم في الآخرة. وقد تعددت لديهم سبل التعامل مع سوره وآيه تفسيرًا وتأويلاً، وتنوعت عندهم مناهج فهمه استنباطًا

---

* الدكتور سامر عبد الرحمن رشواني، دار الملتقى بحلب، الطبعة الأولى، 2009/1430 (400 صفحة).

** أستاذ مشارك بقسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية – الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا. البريد الإلكتروني: mmesawi@iium.edu.my أو mmesawi@hotmail.com

وتنزيلاً، وما زعم أحدٌ منهم أبدًا أنه استنفد معانيه، وبلغ الغاية في استنباط أحكامه، وتحقق بالكمال في العمل بمقتضاه، ذلك أنه لو ﴿أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (لقمان: 27)، و﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ (الكهف: 109). ولذلك لم يخل عهدٌ من عهود التاريخ ولا جيل من أجيال المسلمين من أناس يتدبرون نصوص القرآن، ويتفكرون في أقوم المناهج لتفسيره ودرك حقائقه، ويبحثون في أنجع الوسائل للعمل بأحكامه واتباع هديه.

التفسير الموضوعي: مسيرة ووجهة وإشكالات

في هذا السياق من مكانة القرآن من حياة المسلمين ووجودهم يأتي كلامنا على كتاب سامر رشواني عن "منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم" واستعراض بعض ما ساق فيه من بحوث وأودع فيه من أنظار، والتعليق على طرف من ذلك بمقدار. بنى المؤلفُ كتابه على بابين (ص39-359): في كلٍّ منهما فصولٌ ثلاثة، ينضوي في كل فصل منها عدة مباحث. وسوَّرَ ذلك كلَّه بخاتمةٍ (ص360-366) حوتْ ما انتهى إليه من نتائج، وبتمهيد (ص19-35) تسبقه مقدمة (ص7-18) ضمَّنهما سردًا لمسوغات البحث في الموضوع وبيانًا لعمدة المفاهيم التي في ضوئها تتابعت خطواتُه وتضامَّت أطرافُه، فاكتمل بذلك البحثُ غرسًا جنيًّا، واستقام كتابًا حافلاً بالفرائد قريب القطوف نديّا، فجزى الله مصنفَه جزاء المحسنين، ونفع بعمله سائرَ قرائه مستبصرين ومسترشدين.

هذا ولن نقف في عرضنا لمحتويات هذا الكتاب عند التفاصيل، كما لن نعرج على كل فصل من فصوله ناهيك عن مباحثه، وإنما نجتزئ ببعض الأمهات من قضاياه، ونتمهل عند أطراف من منهجه، وعسى أن يحالفنا التوفيق في إغراء القارئ بالتطلع إليه وحفزه على قراءته والنظر فيه. ونستهل ذلك بالتنبيه إلى خصلة رئيسة لكتاب رشواني عن التفسير الموضوعي، وهي أنه يمكن عدُّه – على صغر حجمه نسبيًّا

– أشملَ تصنيف في التأريخ لهذا الضرب من التفسير، وأوسعَ عمل في رصد نشأته وتطوره مفهومًا ومنهجًا، وأسدَّ جهد في ملاحقة تجلياته عملاً وتطبيقا. ولا يعني حكمُنا هذا أبدًا قدحًا في جهود سابقيه، ولا غمطًا لحق ما أسهموا به في هذا الشأن المهم من شؤون التعامل مع القرآن، فلولا ما أسدوه من قبل لما تهيأ لرشواني أن يُنجز ما أنجز، وإنما هو قد انتفع بذكاء بما قدموه، وسعى للبناء ببصيرة على ما مهدوه.

انطلق رشواني في تناول موضوع بحثه من مسلمة مفادها أن التفسير الموضوعي "استجابة للتطورات التي رافقت الحقبة الحديثة من تاريخ المسلمين بما جاءت به من نظريات وأفكار" (ص7). وقد استدعى ذلك انشغالَ العلماء "بالتأصيل المنهجي" لهذا الضرب من التفسير بعد أن أصابه شيء من انتكاس (ص16) كاد أن يخرج به عن الرصانة الفكرية والصرامة العلمية. وأُوْلَى الإشكاليات التي تهمَّم المصنف بالنظر فيها هي إشكالية المصطلح والمفهوم، رفعًا للبس بين الموضوعية بمعنى عدم التحيز والتخلي عن الأحكام والمقررات المسبقة في التعامل مع الموضوع المدروس، والموضوعية بمعنى التركيز على دراسة موضوع معين واستقصاء عناصره والنظر في أبعاده استقصاءً ونظرًا قوامهما الشمول والإحاطة.

والرأي عنده في ذلك أن الموضوعية بالمعنى الأول هي خصلة منهجية قوامها الاستقامة الخلقية والنزاهة الفكرية والأمانة العلمية، مما لا بد لأي باحث من التحلي به مهما كان مجال بحثه، بما في ذلك التفسير بأنواعه (ص28). أما الموضوعية بالمعنى الثاني فهي أن "التفسير الموضوعي يتمحور حول الفكرة أو معطى النص" كما تجلى في القرآن المجيد، بحيث ينظر فيه نظرًا كليًّا أو شموليًّا "لا يعتني بالجزئيات إلا بالمقدار الذي تساعد فيه على بناء الرؤية الكلية وتسهم في تشكيلها" (ص31). ذلك عن منطلق البحث وإطاره الفكري والمنهجي العام، أما الغاية التي يسعى إلى تحقيقها فهي إجراء

"مراجعة نقدية" لما صُنف في شأن التفسير الموضوعي "للخروج بتقييم كلي للمفاهيم والمناهج المقترحة فيه... والخروج بتصور واضح عما أُنجز" (ص9).

وقبل أن نستعرض أمهات القضايا التي عالجها المؤلف وأهمَّ الإشكاليات التي أثارها، يقتضينا المقام التنبيهَ إلى ملحظ منهجي بوَّب الكتابَ تبعًا وهو التمييز بين نوعين من التفسير الموضوعي. يتمحور الأول حول خدمة موضوع محدد عبر القرآن كله ودرسه درسًا مستفيضًا، اعتمادًا على استقراء ما يتعلق به من آيات وجمعها في صعيد واحد والنظر فيها نظرًا شموليًّا لاستكناه المعاني والمفاهيم المبثوثة في تلك الآيات واستخلاص الرؤية القرآنية الكلية في ذلك الموضوع. وبذلك يفترق هذا النوع من التفسير الموضوعي – أو التفسير الموضوعي بالمعنى الأعم – عن التفسير التحليلي، والتفسير الإجمالي، وتفسير القرآن بالقرآن. ولهذا النوع من التفسير الموضوعي خُصص الباب الأول من الكتاب بعنوان "التفسير الموضوعي للقرآن" (ص39-228).

أما النوع الثاني فهو التفسير الموضوعي للسورة، أو التفسير الموضوعي بالمعنى الأخص. وهو يسعى لاستكشاف النسق الكلي الذي ينتظمها، أو الكشف عن المقاصد الكبرى التي تدور عليها آياتها، أو الوقوف على المعاني الأساسية التي تربط بين أجزائها. وقد استغرق الكلامُ في هذا النوع البابَ الثاني من الكتاب (ص231-359).

وقد تباينت المقارباتُ وتنوعت الرؤى بشأن النوع الأول من التفسير الموضوعي بين اتجاهات شتى، وعلى أكثر من صعيد. فقد نجم الاختلاف حول طريقة استقراء الآيات وجمعها، أيُتبع فيه ترتيبُها التوقيفي حسب ورودها في المصحف أم يعاد ترتيبُها وفق التتابع الزمني أو التاريخي لنزولها؟ أم هل يُطلب لها ترتيبٌ منطقي على نحو ما لا هو تاريخي ولا هو توقيفي؟ وفي هذه المسائل جالت أنظارٌ لكثير من العلماء قديمًا كابن تيمية والشاطبي، وحديثًا كعبد المتعال الصعيدي ومحمد عبد الله دراز وأمين الخولي ومحمد عزة دروزة ومحمد بن كمال الخطيب (المعروف بابن شهيد ميسلون)

ومحمد محمود حجازي ومحمد باقر الصدر وغيرهم، وخاصة من المستشرقين أمثال تيودور نولدكه وريتشارد بِلْ وويليم موير.

وكذلك نشب الخلافُ حول ماهية الموضوع الذي يجري بحثه وحول ضوابط تحديده ومعايير اختياره دون غيره: أهو موضوع قرآني يكون الانطلاق في بحثه مما نطقت به الآي نفسها ودار عليه خطاب الوحي أم هو موضوع يقتضيه الواقع الخارجي في أي مجال من مجالات الحياة؟ أي هل ما المرجع في تحديد الموضوع: أهو القرآن نفسه أم هو الواقع الخارجي؟ فإذا كان الأول، فما معيار التحديد والاختيار لموضوع معين: أهو تواتر ألفاظ مخصوصة دالة عليه يجري تحديدها بالرصد والاستقراء أم هو ورود كلمات مفتاحية يمكن التوصل إليها عبر تحليل دلالي يكشف عن معانيها من خلال ما يربط بينها من وشائج؟ وكيف تُحل إشكاليةُ التداخل بين الموضوعات التي كثيرًا ما نلفيها في خطاب القرآن؟ أما إذا كان الثاني، أفليس فيه تضييق لهدي القرآن وإسناد الحاكمية للواقع عليه؟ ألا يمكن أن يؤول الأمرُ في نهاية المطاف إلى مجرد تحكمات إيديولوجية والتزامات اجتماعية وسياسية تُفرض على القرآن أنماطًا من التأويل وإعادة التأويل فيتحول إلى محكوم بدل أن يكون حاكمًا؟

حول هذه المسائل كذلك تبارت آراء أمثال دراز والصدر وحجازي وأحمد الكومي وعبد الحي الفرماوي وحسن حنفي وزياد الدغامين وتوشيهيكو إيزوتسو وآخرين.

ولْنُتبع ذلك – قبل الانتقال إلى الوقوف على المهم مما جاء في الباب الثاني عن التفسير الموضوعي بالمعنى الأخص – بملاحظة الأمرين الآتيين. إن الرحلة الطويلة والمتشعبة التي قطعها المصنفُ في البحث عن نشأة التفسير الموضوعي وتطوره كشفت عن أمر مهم وجدير بالوقوف عنده. ذلك أن مَنْ كان لهم من العلماء القدامى إسهامٌ في دراسة القرآن على نحو تعود إليه الجذور البعيدة والبذور الأولى والتطورات المنهجية لهذا النمط من التفسير ليسوا في الحقيقة من أهل التفسير بالمعنى المصطلح عليه، ولا هم ممن أنشأ أعمالاً مستقلة

فيه، بل منهم من غلب عليه الانشغالُ بالأدب بمفهومه الواسع كالجاحظ (الذي توجد لديه البذور الأولى لهذا الضرب من التفسير الموضوعي)، ومنهم من اشتغل بالفقه والفتوى والمناظرة في قضايا الاعتقاد كابن تيمية، ومنهم من علا كعبُه في علم الأصول أكثر من سواه من العلوم الشرعية كالشاطبي. ولعل مرجع هذا إلى كون أمثال هؤلاء العلماء لم يرتهنوا في فكرهم وتعاملهم مع القرآن الكريم إلى قالب جاهز ممّا رسخ من تقاليد في التفسير جرى عليها المفسرون في فهمهم لأغراض التفسير ومهمة المفسر.

أما الأمر الثاني فيتمثل في الحضور الواضح للمستشرقين في تطور التفسير الموضوعي في العصر الحديث، فهم الذين دشنوا قبل العلماء المسلمين التعاملَ مع القرآن من خلال دراسة موضوعات معينة فيه، بل إن منهم من أسهم بوضع أولى المعاجم الموضوعية لآي الذكر الحكيم. ولعل سبب ذلك هو انشغالهم بقضايا محددة بشأن العلاقة بين الإسلام والأديان الأخرى وخاصة المسيحية، الأمر الذي حداهم إلى محاولة الكشف عن الرؤية القرآنية لها، بقطع النظر عما بلغوه من صواب أو وقعوا فيه من خطإ.

وإذ نجز ما أردناه من عرض لأهم ما جاء في الباب الأول من الكتاب، فلنولِّ عنان القلم إلى الباب الثاني عن التفسير الموضوعي للسورة. وفي هذا الشأن سعى المؤلف إلى إجراء بعض التوضيحات بخصوص ما بين هذا النوع والنوع الذي سبق الكلام عليه من تداخل يشمل المصطلح والمفهوم جميعًا. ويأتي في مقدمة ذلك مفهوم "الوحدة"، أهي وحدة الموضوع في السورة أم هي وحدة السورة مهما كان من تنوع أو تعدد موضوعاتها؟ ثم ما مدى التوازي أو التقاطع أو التكامل بين وحدة الموضوع عبر القرآن كله ووحدته في السورة الواحدة؟ ومن ذلك أيضًا ما اصطلح عليه بعضُهم باسم مقاصد السور ومدى الاتفاق أو الاختلاف بينه وبين مصطلح "الموضوع" أو الوحدة الموضوعية. ويتفرع عن ذلك مسألة مدى تأثير تنوع السياق خلال السورة في ضبط تلك الوحدة الموضوعية سلبًا وإيجابًا. وهل معيار التحديد لتلك الوحدة يعود إلى

المعنى المراد أم إلى نظم الكلام أم إلى النسق الفكري في السورة؟ وهل للمناسبة بين الآيات وترتيب النزول ومناسباته من أثر في توجيه البحث عن وحدة السورة أو وحدة الموضوع فيها وجهةً دون أخرى؟ وإلى ذلك كله تثور إشكاليةُ الكلية والجزئية عند النجاح في تحديد وحدة الموضوع في السورة، خاصة ونحن نعلم أن كثيرًا من المسائل في القرآن – إن لم يكن أكثرها – إنما جاء تناوله إياها مبثوثًا في العديد من السور مسوقًا في سياقات مختلفة.

في هذه القضايا وغيرها مما يتصل بالتفسير الموضوعي بالمعنى الأخص تبارت أنظار عدة من العلماء والمفكرين قديمًا كأبي بكر الباقلاني والفخر الرازي وابن تيمية وأبي إسحاق الشاطبي وبرهان الدين البقاعي، وحديثًا كعبد الحميد الفراهي وتلميذه أمين أحسن إصلاحي، وأصحاب مدرسة المنار، وابن شهيد ميسلون، ودراز، والخولي وتلامذته، وسيد قطب، ومحمود البساني، وغيرهم.

تلك في تقديرنا القضايا الرئيسة التي أثارها الدكتور رشواني وناقشها وأثراها في كتابه ببابيه (الأول الذي محضه للكلام على التفسير الموضوعي بالمعنى الأعم، والثاني الذي ركز فيه على التفسير الموضوعي بالمعنى الأخص)، حيث استقصى آراء العلماء والمفكرين والباحثين مَنْ ذكرنا ومن لم نذكر، محللاً ومقارنًا، وناقدًا ومقوّمًا، ومصوبًا ومرجحًا. وقد بدا لنا عرضُها في صورة أسئلة بدل أن نسوق ما أورد بشأنها من آراء وما انتهى إليه من أحكام ونتائج، حرصًا على إبراز وجوه الاستشكال فيها، وحفزًا للقارئ على الاطلاع على الكتاب بنفسه والتفاعل مع ما جاء فيه من أفكار ورؤى، وبذلك لا نفرض عليه وجهةً معينة في قراءة الكتاب والحكم عليه.

نتائج واستخلاصات

هناك عدة نتائج وخلاصات انتهى إليها رشواني في عمله الرصين الذي ننظر فيه، وسنقوم بإبراز بعضها فقط اكتفاءً بالتنبيه على أهمية البقية. وأُولى تلك النتائج أن

مفهومي "الكلية" و"الموضوع" هما العنصران الرئيسان اللذان يتميز بهما التفسير الموضوعي بنوعيه اللذين سبق الحديث عنهما. ذلك أن "النظر الكلي في القضايا والمواضيع هو الصورة المفهومية التي يقوم عليها نَوْعًا التفسير الموضوعي، وإن اختلفت القواعد المنهجية أو الأدوات المنهجية المعتمدة في كل منهما" (ص360).

وقد خلص المؤلفُ كذلك إلى أن التفسير الموضوعي – الذي يرجع احتفاء العلماء والمفكرين المسلمين في العصر الحديث إلى كونهم رأوا فيه وسيلةً للتصدي للتحديات الفكرية التي واجهت المسلمين في العصر الحديث – قد شهد أطوارًا من الازدهار فالتراجع ثم الإحياء والنمو، وأن التنظير المنهجي له نشأ مع أمين الخولي وتلامذته ابتداءً، وتعمق على يدي محمد باقر الصدر وآخرين انتهاء، تطويرًا لما مهده من جاء قبلهم من أمثال الفراهي ودراز وحجازي.

ومن تلك النتائج أيضًا ما قرره الكاتب من أن "الدراسة الدلالية لألفاظ القرآن" تحتل "مكانة أساسية في التفسير الموضوعي للقرآن" مع التنبيه إلى ضرورة الحذر من طغيان "الدراسة الكلية للقرآن على الدلالات الجزئية أو دلالات الألفاظ؛ إذ إن فهمنا وإدراكنا للسياق الكلي للموضوع القرآني ينبغي ألا يتعدى الاحتمالات الدلالية التي تتيحها لنا مفردات الآية وتركيبها" (ص364). ومما نبه إليه أيضًا اتسام "معظم التنظيرات التي قدمت بين يدي التفسير الموضوعي للقرآن بالعمومية والاختزال"، حيث أعوزها توضيح مستنداتها ومسوغاتها"، فضلاً عن سطحيتها وغياب الروح النقدي منها (ص362).

ومن نتائج البحث التي يجدر بنا ذكرها هنا كون فهم الواقع والفكر الإنساني من شأنه أن يساعد "على الكشف عن كثير من معاني القرآن، كما يسهم في حل مشكلات الإنسان الواقعية والفكرية"شريطة أن تكون "القيومية والمرجعية دومًا للقرآن الكريم" (ص364). وأخيرًا وليس آخرًا، يستوقفنا ما قرره المصنف حول مدى النضج

لكل من نوعي التفسير الموضوعي اللذين جرت مناقشتهما في الكتاب. فعلى العكس من التفسير الموضوعي للسورة (أو التفسير الموضوعي بالمعنى الأخص) الذي نضج في أعمال العلماء المتقدمين منذ زمن بعيد وشهد تطورات مهمة على أيدي العديد منهم، ما يزال منهج التفسير الموضوعي بالمعنى الأعم "غضًّا طريًّا لم يقوَ عودُه و لم يستو على سوقه"، في ميدان التنظير والتطبيق على حد سواء (ص364-366).

ملاحظات ومداخلات

لا نملك في هذا المقام إلا أن نستهل ما عنَّ لنا من ملاحظات بأن نؤكد ما قرره عبد الرحمن حللي (في موقع الملتقى الفكري للإبداع http://www.almultaka.net) من أن "المحاور التي دارت عليها هذه الدراسة تمثل مداخل قدمت من خلالها إضافة مهمة في الرصد التاريخي والتأطير المنهجي، والتحليل والنقد، لنوع من التفسير هو الأكثر شيوعاً في الدراسات القرآنية المعاصرة، والأكثر اضطراباً أيضاً من حيث المنهج والدقة المفهومية، لذلك اكتفى الباحث بالتحليل والنقد والتساؤل، ليجعل من دراسته مقدمة للتأصيل المنهجي (للتفسير الموضوعي) الذي ينبغي لكل مدع لهذا النوع من التفسير أن يلم بتاريخه ومشكلاته المنهجية."

ومع ذلك فهناك مجالٌ للقول والتعقيب نتوسل به إلى التنبيه إلى أمور كم كان جديرًا بالباحث ألا تفوته، وخاصة أن دراسته سعت إلى الاستقصاء والإحاطة والشمول في تناول الموضوع أعلامًا وأعمالاً واتجاهات، تنظيرًا وتطبيقا. فهناك إسهاماتٌ لا يمكن التردد في التسليم بأصالتها وطرافتها وعمقها لم تجد للأسف سبيلها إلى عناية الدكتور رشواني، مع أنها كانت منشورة حينما نشر كتابه في دار الملتقى بحلب غايةً، بل عندما أنشأه أطروحة للدكتوراه في كلية دار العلوم بالقاهرة بداية. وأول تلك الإسهامات ما قدمه المفكر الباكستاني فضل الرحمن – عليه رحمة الله – في

كتابيه "الإسلام والحداثة" (*Islam and Modernity*) الصادر عام 1982 و"الموضعات الكبرى في القرآن" (*Major Themes of the Qur'an*) الصادر سنة 1989.

ففي الكتاب الأول يقف القارئ على مناقشة فكرية وتاريخية عميقة لقضايا الإصلاح الفكري والتربوي في العالم الإسلامي احتل فيها الاهتمامُ بشؤون التفسير وحاجته للإصلاح موقعًا بارزًا، الأمر الذي استدعى من المؤلف الوقوف طويلاً عند قضية منهج التفسير والتنظير له على نحو يكاد يكون غير مسبوق. وإذ ليس من غرضنا هنا أن نستعرض مقولات فضل الرحمن في خصوص التفسير الموضوعي، فإنه يكفينا أن نؤكد أهمية المنهج الذي اقترحه والذي يقوم على ما سماه "الحركة المزدجة" (double movement) التي تقتضي من المفسر أن يسعى إلى فهم القرآن عبر عملية من المراوحة بين عصر التنزيل استيعابًا للظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية والحضارية العامة التي كانت سائدة حينذاك وتبصراً بالواقع المعاصر في أبعاده الثقافية والاجتماعية والحضارية. وإنما يحتاج المفسر إلى هذه المراوحة لتحقيق أمرين رئيسين يراهما فضل الرحمن شرطًا ضروريًّا لاستئناف المسلمين حياتهم وفق هداية القرآن وقيمته الخالدة. أما الاستيعاب لأحوال عصر التنزيل، فغايته إدراك المبادئ العامة والقيم الأساسية والنسق الكلي للقرآن واستجلاء الكيفيات التي جرت بها معالجته لواقع عصر التنزيل من خلال تنزل نصوصه الجزئية وأحكامه التشريعية ومقرراته العقدية وتوجيهاته الخلقية على المشكلات المخصوصة لذلك الواقع تقويمًا وتصحيحًا وتغييرا. وأما التبصر بالواقع المعاصر فالغرض منه التوصل إلى أحسن السبل والمسالك لتنزيل هدي القرآن وترجمة قيمه وتعاليمه وتطبيق أحكامه وتحقيق مقاصده في شؤون الحياة المختلفة، بعيدًا عن الاختزال والارتباك والتقليد.

أما الكتاب الثاني فقد سعى فيه فضل الرحمن إلى تطبيق منهجه المقترح في التفسير الموضوعي في بعده الأول، وهو محاولة استكشاف مبادئ القرآن العامة وقيمه الأساسية ونسقه الكلي، وذلك من خلال التركيز على جملة من الموضوعات الأساسية

في مجال القعيدة والإنسان والكون والتاريخ، وإن كان لم بلتزم دائمًا بالتفاصيل المنهجية التي نظر لها في الكتاب الأول.

وهناك إسهام آخر جدير بالتنبيه إليه، وهو ما قدمه التيجاني عبد القادر في طائفة من المقالات العلمية خلال التسعينيات من القرن الميلادي الماضي، ناقش فيها جملة من القضايا المنهجية الأساسية التي تندرج في صميم التفسير الموضوعي، منها معايير اختيار الموضوع، ومنها كيفية بناء الرؤية الكلية القرآنية للموضوع، ومنها علاقة الدرس القرآني الموضوعي بالواقع الخارجي، ومنها إشكالية التحليل الدلالي وبناء المفاهيم واستقاؤها من آيات القرآن. وقد فعل ذلك في سياق واحد جمع فيه بين التنظير والتطبيق، تركيزًا على موضوعات المجتمع والسياسة والعلاقات الخارجية.

وكذلك فإن لحسن الترابي نظرات مهمة في شأن تفسير القرآن، صاغها تحت عنوان التفسير التوحيدي، ودعا فيها إلى ضرورة النظرة الكلية في التعامل مع القرآن الكريم، توحيدًا لآيه بعضها مع بعض، وتوحيدًا للقرآن نفسه مع الواقع الإنساني حاكمًا ومهيمنًا على ذلك الواقع. بل إن هذه النظرة تجلت عنده في مؤلفات أخرى له غير ما كتبه في تفسيره الذي صدر منه حتى الآن جزءان، كما تجلى من قبل اهتمامُ محمد باقر الصدر بالتفسير الموضوعي واستجلاء المفاهيم والرؤى الكلية للقرآن الكريم تأصيلاً وتطبيقًا في كتابه الشهير "اقتصادنا" قبل أن يُلقي محاضراته في التفسير الموضوعي بزمن بعيد، مما فات رشواني الالتفاتُ إليه والانتفاع به في دراسته.

وقبل هؤلاء جميعًا دعا الشيخ عبد الوهاب خلاف – عليه رحمة الله – في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي إلى وجوب تفسير القرآن من خلال التركيز على موضوعات معينة بجمع الآيات الخاصة بكل موضوع ودراستها دراسة منهجية للكشف عن المبادئ القرآنية الكلية في كل موضوع، سواء كان ذلك في مجال العقيدة، أو العلاقات الدولية، أو الأسرة، أو الأخلاق، أو

الاقتصاد، إلخ. وقد ساق لذلك جملةً من الدواعي والمسوغات المنهجية والعملية التي تجعل التفسيرَ الموضوعي آكد وأنجع من التفسير التحليلي في تقديم هداية القرآن للناس.

وآخر الملاحظات التي يحسن بنا إبداؤها في قراءتنا لهذا الكتاب هي أنه على الرغم من الجهد المشكور الذي بذله المؤلف تتبعًا وتحليلاً ومقابلة وتقويمًا للآراء الأفكار التي تتصل بقضايا التفسير وإشكالاته، إلا أنه غاب عنه جانب التركيب والبناء، وخاصة ما يتصل منه بالبعد المنهجي لهذا الضرب من التفسير. ونحسب أن ما قدمه الفراهي ودراز وحجازي والصدر وفضل الرحمن وإيزوتسو يوفر مادة غنية ومهمة صالحة لبناء منهج متكامل للتفسير الموضوعي يتجاوز المقاربات الجزئية والأطروحات السطحية، مما ليس هذا موضع بيانه وتفصيل القول فيه.

وختامًا لا نريد الاسترسال في هذه الملاحظات، وإنما يكفي ما ذكرنا، وما أردنا به إلا أن نكون عينًا ناصحة للمؤلف عسى أن تعينه هذه الملاحظات على تدارك ذلكم النقص في قادم الأيام. وما الكمال إلا لله عز وجل وحده، عليه توكلنا وإليه ننيب، والحمد لله بدءًا وفي المختتم.